هل تزف مناظرة الضرائب أخبارا سارة للأسر المغربية ؟

تيلكيل عربي- العدد 01 من 30 أبريل إلى 2 ماي 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

لغة تدريس العلوم..

الأسئلة المحرجة

في انتظار "غلبة اللغة"

يقول العلامة عبد الرحمان بن خلدون: "إن غلبة اللغة بغلبة أهلها". ومادامت "غلبة اللغة"، بهذا المعنى الخلدوني، لم تتحقق بشروطها الذاتية والموضوعية، وعلى رأسها "غلبة أهلها"؛ أي بمعنى الصدارة من حيث الحضارة، فمن العبث الحديث عن فرض العربية كلغة لتدريس المواد العلمية والتقنية، بعيدا عن المناخ العام الذي لا ينتصر، بالإطلاق، للغة الضاد في وسط المقاولات، وفي عموم عالم المال والأعمال بالمملكة الشريفة. الذين يدافعون، من السياسيين، عن فرض لغة الضاد لغة لتدريس المواد العلمية والتقنية قبل الحصول على شهادة الباكلوريا، في سياق الجدل الدائر حول مشروع القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين، تعوزهم الحجج العقلانية، وهم لا يتوسلون إلا بحجاج عاطفي يدغدغ الأحاسيس في زمن لايعلو فيه خطابٌ على خطاب المحافظة والتمسك بالهوية. لذلك ظل النقاش حول لغة التدريس مؤدلجا تحكمه الهواجس السياسوية أكثر ما يحكمه منطق سياسي خالص.

وإذا كان تدريس اللغة أو اللغات لا يطرح أي إشكال يذكر، على اعتبار أن الانفتاح عن اللغات في التعليم شيء مستحب، بل يحظى بالإجماع من كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، فإن لغة التدريس تشعل الحروب الكلامية وتشحذ لغة التخوين، خصوصا عندما تذكر اللغة الفرنسية تحديدا في إطار الحديث عن "التناوب اللغوي"، على اعتبار أنها "لغة المستعمر" أو أنها مجرد "غنيمة حرب"!

مادامت "غلبة اللغة"، بالمعنى الخلدوني، لم تتحقق بكل شروطها، وعلى رأسها "غلبة أهلها"، فمن العبث الحديث عن فرض العربية كلغة لتدريس المواد العلمية.

هل تزف المناظرة الوطنية حول الضرائب أخبارا سارة للأسر المغربية ؟

ما الذي يمكن أن تنتظره الأسر المغربية من المناظرة الوطنية للجباية؟ ليست هذه المرة الأولى التي يطرح فيها التساؤل حول حظوظ الأسر في الاستفادة من تحسين الدخل عبر الضريبة، فالمسألة تعود إلى الواجهة في كل مرة يطرح فيها مشروع قانون مالية للنقاش، هذا في ظل ملاحظة المستوى المرتفع للاقتطاعات الإجبارية، المتمثلة في الاقتطاعات الضريبة والمساهمات ذات الطبيعة الاجتماعية.

المصطفى أزوكاح

ضغط مرهق

وقد وصل مستوى الاقتطاعات الإجبارية إلى 29 في المائة في العام ماقبل الماضي، حسب ما يلاحظه المركز المغربي للظرفية، الذي يشترك مع العديد من المؤسسات الوطنية في تسجيل ارتفاع مستوى الاقتطاعات، التي تثقل على الأسر، خاصة في ظل تحملها تكاليف خدمات كان يفترض أن توفرها الدولة، خاصة في ما يتصل بتمدرس الأبناء والتطبيب.

وتؤكد العديد من التقارير التي واكبت المناظرة الوطنية للجباية، التي ستشهدها الصخيرات يومي الثالث والرابع من ماي، على ضرورة تحسين دخل الأسر عبر إعادة النظر في الضريبة على الدخل التي كانت آخر مراجعة عرفتها في 2010، حين قلص المعدل الأعلى من 40 إلى 38 في المائة ورفعت الشريحة المعفاة إلى 30 ألف درهم.

ويرى محمد برادة، رئيس اللجنة العلمية المشرفة على المناظرة الوطنية حول الجبائية، أن "60 في المائة من الضريبة على الدخل تأتي عبر الحجز عند المنبع من أجور الأجراء والموظفين، والباقي يهم المهن الحرة؛ أي الأطباء والمحامين والمصحات الخاصة، ففي المهن الحرة هناك من يؤدي ضريبة أقل من أولئك الذين يعملون. هناك عدم إنصاف على هذا المستوى".

ويتصور برادة أنه "يجب إعادة النظر في شرائح الدخول، حيث يمكن رفع الشريحة المعفاة التي تحدد اليوم في 30 ألف درهم، ورفع الشرائح العليا كي يؤدي أصحابها مكان الآخرين. هذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا وسعنا قاعدة الملزمين، لأن هناك العديدين الذين لا يؤدون".

ويشير الاقتصادي نجيب أقصبي إلى أنه "إذا كنا نلاحظ اليوم أن ثلاثة أرباع عائدات الضريبة على الدخل تأتي من الأجور، وإذا استحضرنا أن الضغط على مستوى هذه الضريبة يقع على الطبقة المتوسطة، خاصة الدخول التي تتراوح بين 4000 و12000، فإنه يفترض إعادة النظر في السلم Barème عبر الأخذ بتصاعدية حقيقية. إذا كان الدخل في حدود 30 ألف درهم معفى، فإن المعدل بعد ذلك، يفترض أن يرتفع ببطء على مستوى الدخول المتوسطة، قبل أن ترتفع المعدلات عندما نصبح بإزاء الدخول العليا".

الإنصاف داخل الضريبة على الدخل

ويعتبر الاقتصادي المغربي نجيب أقصبي أنه يمكن للنظام الجبائي أن يساهم في تحسين القدرة الشرائية للأسر بطريقتين: إما عبر الضرائب المباشرة أو عبر الضرائب غير المباشرة، حيث يتصور أنه يجب خلق نوع من العدالة داخل الضريبة على الدخل، بالموازاة مع التخفيف من الطابع التعسفي للضريبة على القيمة المضافة.

وتشير هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، إلى أن الضريبة التي تصيب العمل، والتي تمثل أهم مساهمة عبر الضريبة على الدخل، مضافا إليها المساهمة الاجتماعية، تعد ثقيلة وغير منصفة، حيث تساهم في الحد من خلق فرص العمل، و تساهم في شيوع الأنشطة غير المهيكلة.

ويوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في تقرير له بمناسبة المناظرة الوطنية للضريبة، بإعادة النظر في شرائح الضريبة على الدخل، مع ربطها كل ثلاثة أعوام بمستوى التضخم، ويشدد في الوقت نفسه على دعم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، من خلال سن ضريبة للأسَر تكون أكثر ملاءمة وتأخذ بعين الاعتبار وجود أشخاص معالين، على أن يتم تعزيزها بتعويضات عائلية أكثر ملاءمة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، بما في ذلك تلك التعويضات المتعلقة بتمدرس الأطفال.

وتقترح هيئة الخبراء المحاسبين بإنجاز تصويبات على مستوى الضريبة على الدخل، عبر زيادة مبلغ الشريحة المعفاة من 30 إلى 36 ألف درهم، ورفع سقف التحملات المهنية إلى 60 ألف درهم في العام، وخصم مصاريف تمدرس الأبناء

تؤكد العديد من التقارير المواكبة لمناظرة الجباية على ضرورة تحسين دخل الأسر عبر إعادة النظر في الضريبة على الدخل.

وإعادة النظر في الشرائح الوسيطة.
ويقول أقصبي "إننا نشهد تصاعدية قوية على مستوى الدخول الوسطى، وهي التصاعدية التي تتباطأ عندما نصل إلى الدخول العليا. يجب الذهاب نحو تصاعدية حقيقية، مع إدماج جميع أنواع الدخول الكرائية والعقارية والمالية والزراعية، وإخضاعها لنفس الضريبة على الدخل".

التخفيف من تعسف TVA

ويرى أقصبي أنه "يمكن تحسين دخول الأسر عبر الضريبة غير المباشرة، التي يقصد بها الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك، يجب خفض الضريبة على السلع واسعة الاستهلاك، ورفعها على المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة والفاخرة"، مشيرا إلى ضرورة تبني مبدأ تعدد معدلات الضريبة على القيمة المضافة.
ويشير إلى أن الرواد من الاقتصاديين الذين اخترعوا الضريبة على القيمة المضافة، راهنوا على تعدد المعدلات، لم يقولوا بتبني معدلين فقط، لأنهم كانوا يدركون أن الضريبة على القيمة المضافة، تعسفية وغير عادلة ، وبالتالي، فإن تعدد معدلات الضريبة، يساعد على التخفيف من سلبياتها. إن تعدد المعدلات مرتبط، جوهريا بطبيعة تلك الضريبة.
ويبدي أقصبي تحفظه على تقليص عدد معدلات الضريبة على القيمة المضافة، حيث يقول "إنهم يريدون جعلها أكثر تراجعية عما كانت عليه. يجب أن نشير إلى أن معدل 30 في المائة، كان معمولا به بالنسبة للسلع الفاخرة، غير أنه حذف بعد ذلك"، مضيفا" يفترض الذهاب نحو ضريبة على القيمة المضافة معممة، لأنها لا تؤدي الهدف منها إلا إذا كانت معممة، مع تعدد المعدلات، أي معدل أعلى من أجل تضريب السلع الفاخرة، ومعدل منخفض أو صفر في المائة للسلع ذات الاستهلاك الواسع. بعد ذلك يمكن أن نتفاهم حول المعدل العام".

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة أهم ضريبة تصيب الاستهلاك.

وشدد على أنه "يجب أن نحرص على أن يعكس التجار انخفاض الضريبة على القيمة المضافة في الثمن. فالاستشارات الطبية تخضع لمعدل 7 في المائة، لكن هل يخفض الأطباء ثمن الاستشارة بعد ذلك؟".
وتعتبر الضريبة على القيمة المضافة أهم ضريبة تصيب الاستهلاك، غير أن العديد من التوصيات المطروحة قبل المناظرة الوطنية حول الجباية، تؤكد على أنه يجب أن تكون شاملة ومحايدة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين.
وتوصي هيئة الخبراء المحاسبين في توصياتها للمناظرة الوطنية حول الجباية، بضرورة إعادة تحديد مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة كي تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، بما فيها المنتجات الفلاحية.
ويقصد بإعادة تحديد مجال تطبيق الضريبة استحضار الأنشطة الجديدة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، والتي لها طبيعة خاصة تدمج العديد من البلدان الأجنبية، عبر استلهام الممارسات الدولية في هذا المجال.
وشدد الخبراء المحاسبون على ضرورة عقلنة الإعفاءات مع إعادة تقييمها دوريا، مع العمل على إخضاع السلع واسعة الاستهلاك لسعر مقلص في حدود 5 في المائة من أجل عدم المساس بالقدرة الشرائية للأسر، ما شمولها للمنتجات الفلاحية.
ويعتقد الخبير الجبائي محمد الرهج أن يفترض في السلطات العمومية، السعي لتحديد السلع الأكثر استهلاكا من قبل الأسر المغربية، وإعفائها من الضريبة على القيمة المضافة، من أجل دعم قدرتها الشرائية. ■

أقصبي: يجب خفض الضريبة على السلع واسعة الاستهلاك، ورفعها على المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة والفاخرة.

الملك يكلف الجواهري بالإشراف على تنفيذ عمليات الخوصصة.. وهذا فريقه

صدر ظهير بتعيين أعضاء لجنة التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخوصصة) وأعضاء الهيئة المكلفة بتقويم المنشآت العامة المراد تحويلها إلى القطاع الخاص (المعروضة للخوصصة)، في آخر عدد للجريدة الرسمية الصادر يوم الاثنين **29** أبريل **2019**.

الملك محمد السادس يستقبل والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري.

تيلكيل عربي

ولعل أبرز الأسماء، ضمن التعيينات التي قام بها الملك محمد السادس، عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، الذي تم تكليفه برئاسة الهيئة المكلفة بتقويم المنشآت العامة المراد تحويلها إلى القطاع الخاص، فيما تم تعيين أحمد رضى الشامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نائبا للرئيس.

وجاء في الظهير قم 1.19.77 الصادر بتاريخ 18 أبريل 2019، الذي وقعه بالعطف رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، أن أعضاء لجنة التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص هم :

- زهير الشرقي
- محمد صديقي
- خالد سفير
- منية بوستة
- فوزية زعبول

أما أعضاء الهيئة المكلفة بتقويم المنشآت العامة المراد تحويلها إلى القطاع الخاص فهم:

- عبد اللطيف الجواهري رئيسا
- أحمد رضى الشامي، نائبا للرئيس
- محمد أمين بنحليمة
- حسن بوبريك
- أمينة بن خضرا
- غزلان كديرة
- ضياء الودغيري.

يذكر أن خوصصة المؤسسات العمومية ستدر على الدولة، خلال سنة 2019، 10 مليارات من الدراهم. خمسة مليارات ستذهب إلى ميزانية الدولة، ومثلها سيذهب إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الذي تم تأسيسه لاستقطاب أموال الخوصصة)، حسب ما سبق أن كشف عنه وزير الاقتصاد والمالية محمدبنشعبون.

ويوجد على لائحة المؤسسات القابلة للخوصصة فندق المامونية الشهير بمراكش، جوهرة السياحة والفندقة ذات الصيت العالمي، المملوكة بنسبة 65 في المائة من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية، فيما يتوزع الباقي بين المدينة ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير.

وتحضر في لائحة بنشعبون أيضا المحطة الحرارية "تهدارت" في شمال المملكة، التي كلفت استثمارات تتجاوز 3 ملايير من الدراهم، والتي تم تطويرها من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (يمتلك 48%)، بشراكة مع "إنديسا" الإسبانية (32%) و"سيمنس" الألمانية (20%). ■

لغة التدريس.. الاختيار الصعب

رضا دليل - بلال مسجد

منذ شهور ولغة التدريس تخلق جدلا واسعا في المغرب. القصة بدأت بمشروع القانون الإطار حول إصلاح التعليم، الذي تضمن مادة تدعو إلى تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية. المادة 31 من هذا المشروع تنص على "إعمال مبدأ التناوب اللغوي، من خلال تدريس بعض المواد، ولا سيما العلمية والتقنية منها، أو بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد بلغة أو لغات أجنبية"، واللغة الأجنبية في هذه الحالة يقصد بها اساسا اللغة الفرنسية.

مشروع القانون متوقف الآن، والبرلمان قد ينهي دورته الاستثنائية دون المصادقة على هذا المشروع الذي كان من بين الأسباب الداعية إلى عقد دورته الاستثنائية، لكن النقاش الذي صاحب هذا المشروع، ارتدى لبوسا لغوية وثقافية وسياسية وايديولوجية. مجلة " تيلكيل" أعطت الكلمة لعدد من المثقفين والمفكرين ليدلوا بدلوهم في هذا النقاش، حرصا على تجنيبه التوظيف السياسي، وسقوطه في التناول الشعبوي.

"تيلكيل" لا زعم أن ما يقوله هؤلاء هو الحقيقة المطلقة، التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ولكنها وجهات نظر لاتحابي ولاتجامل، وتشير إلى النفاق الذي تمت به معالجة المسألة اللغوية في المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم. لعل عبده الأنصاري الفيلالي عبر عن الهواجس التي تؤرق أي عاقل في التعامل مع القضية اللغوية في المغرب بشكل دقيق عندما قال : "إن اختيار اللغة يخضع لشرطين أساسيين:

الأول، ويمكن أن نسميه "شرط الهوية"، يتمثل في ضرورة الإقرار بأن هويتنا الوطنية تستلزم منا الارتباط بلغة معينة، وحرص كل واحد منا على تعميم استعمالها قدر الإمكان.

الثاني، ويمكن أن نسميه "الشرط العملي"، يفترض أن نبحث، فيما يخص تعليم أبنائنا، عن أجود التكوينات، وخصوصا تلك التي تضمن لهم أحسن الحظوظ لولوج سوق الشغل، والحصول على المؤهلات المطلوبة والتي تضمن لهم أفضل الرواتب.

والمشكل المطروح اليوم هو كيف يمكن التحكيم بين متطلبات الشرطين، وليس إنكار واحد على حساب الآخر. والحق أنه سيكون من العبث منح لغة ما وضع "اللغة الوطنية" ثم حصرها في الاستعمالات "الثانوية"، كما سيكون من العبث محاولة فرضها بالقوة في مجالات لا تتيح فيها الوصول الكامل إلى علوم عصرنا وتقنياته". ■

نبيل بنعبدالله

أزمة التدريس بالفرنسية. تسابق انتخابي مبكر

يعتبر نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية المشارك في الأغلبية الحكومية، أن النقاش الدائر حول لغة تدريس بعض المواد العلمية تحول إلى حلبة للتسابق الانتخابي المبكر تحسبا لتشريعيات **2021**.

"أن النقاش الحالي حول القضية اللغوية، الذي يدخل في إطار مشروع القانون الإطار حول التعليم، يعود للأسف إلى الواجهة بشكل منتظم كلما حاول المغرب إصلاح تعليمه. ويعود الأمر إلى الستينيات، وتكرر في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، ثم في بداية الألفية الثالثة، وها هو النقاش يثار اليوم من جديد. وهذا حقا مؤسف وغير مقبول بالمرة.

بادئ ذي بدء، أود أن أوضح أن المرض لا يكمن في إشكالية اللغة، فإصلاح التعليم مرتبط، أولا وقبل كل شيء، بمكانة المدرسة العمومية في مجتمعنا والدور الذي يتعين عليها النهوض به. والحديث عن إصلاح التعليم يعني الحرص على تكافؤ الفرص كمبدإ دستوري، لأن الهدف هو تمكين كل الشرائح الاجتماعية من تعليم ذي جودة، وجعل كل الإناث والذكور يستفيدون من هذا التعليم دون أي تمييز يذكر.

وإصلاح التعليم يفترض اشتغالا حقيقيا وعميقا على محتويات الدروس والمناهج الدراسية وطرق التعليم. هذا الإصلاح يعني تأهيل الموارد البشرية ماديا وعلميا، لأن نساء ورجال التعليم يجب أن يكونوا جميعا قادرين على إحداث التغيير كل يوم، ويتعين عليهم مواكبة التلاميذ والحرص على تغذية وإغناء فكرهم باستمرار.

كما أن هذا الإصلاح يعتمد على مجموعة من الآليات والوسائط من بينها لغة التدريس.

نبيل بنعبدالله.

وفي تقديري، لا يجب أن تكون هذه القضية موضوع نزاع. فالمنطق السليم يفرض علينا التأكيد على أن للمغرب لغة رسمية هي العربية، في انتظار التفعيل الحق للأمازيغية. من هذا المنطلق، من الطبيعي أن يتم التركيز على التعلم باللغة العربية فيما يخص الجذع المشترك، لأن جذورنا وأصولنا وحتى عاداتنا التعلمية نابعة من هذه اللغة. بعد الإقرار بهذا، يجب كذلك الاعتراف بأنه من الضروري، اليوم أكثر من الأمس، الانفتاح على اللغات الأجنبية، ومنذ الفصول الدراسية الأولى. فهذه اللغات أداة لإغناء مدارك التلميذ ووسيلة للانفتاح على العالم. كما تخول لهم استيعاب الثقافات الأخرى، والتشبع بالقيم الكونية التي يحتاجها مجتمعنا كثيرا للتقدم.

وبالتالي يمكن تدريس بعض المواد باللغات الأجنبية، كما هو الحال في اليابان، كوريا الجنوبية، تركيا وماليزيا، وهي كلها دول لها هوية لغوية قوية جدا. وفي حالة المغرب يتعين إدماج الإنجليزية التي فرضت نفسها كلغة مرجعية على الصعيد العالمي. ولعل اللغة الصينية، بناء على توقعات مستقبلية، ستصبح ضرورية ولا محيد عنها غدا.

من هذا المنطلق، يبدو لي مشهد الأغلبية مؤسف جدا. فبدل العمل على تمرير هذا القانون الإطار في أقرب الآجال، نتابع عودة ظهور ردود أفعال بالية، وحسابات سياسوية انتخابوية وضيعة، بل وحسابات لها صبغة شخصية.

الواقع أنه رغم كل الجهود المبذولة للوصول إلى حل وسط يتجاوز ردود الأفعال الهوياتية المتوجسة والرافضة لأي انفتاح على اللغات الأجنبية، وكذا الأطروحات التي تقول بضرورة وضع اللغة العربية في الثلاجة إلى الأبد، فإن الأمور ظلت جامدة في مكانها. لقد حولنا قضية حيوية بالنسبة للشعب المغربي، إلى حلبة للتسابق المبكر تحسبا لانتخابات **2021**.

ويجب أن نعلم أنه حتى في حالة إقرار هذا القانون، سيتعين في أعقاب ذلك اعتماد **40** نصا قانونيا إضافيا. وهذا يعني بكل بساطة أن الإصلاح الملموس لن يكون جاهزا غدا.

ولا يسعني إلى أن أندد بشدة بالمقاربات المعتمدة من طرف المعسكر المحافظ وكذلك تلك المغلفة بالحداثة، والتي لا تفكر كلها سوى في تشريعيات **2021**.

رجاء، إن كنا حقا نسعى إلى إصلاح التعليم، فلنتحلى بأدنى حد من التماسك وأقصى حد من الصرامة والدقة، ولنتحلى، قبل كل شيء، بجرعة كبيرة من النزاهة. ■

عبده الفيلالي الأنصاري

علينا توفير تكوين ثنائي اللغة يجعل أبناءنا متعددي اللغات

يرى عبده الفيلالي الأنصار، الفيلسوف والمدير السابق لمؤسسة آل سعود بالدار البيضاء، أن اختيار اللغة بالنسبة لأمة ما يخضع لشرطين أساسيين، ويدعو إلى تمكين الأجيال المقبلة من تكوين ثنائي اللغة يجعلهم متعددي اللغات.

عبده الفيلالي الأنصاري.

"قبل زمن ليس بالبعيد، كنا نسمع هذا الاتهام: عدد من قادة الحركة الوطنية يدعون في خطاباتهم إلى التعريب الشامل للتعليم العمومي، وفي الوقت ذاته يفعلون كل شيء لوضع أبنائهم في المؤسسات التعليمية الأجنبية، حيث تعطى الأولوية للغة المستعمر القديم. بهذا التصرف يكون هؤلاء القادة قد أبانوا عن نفاق بَيِّن، بل يمكن القول إنهم خانوا الثقة التي وضعتها فيهم الحشود. ويؤكد هذا الاتهام، بغض النظر عن مدى صحته، أن اختيار اللغة يخضع لشرطين أساسيين:

الأول، ويمكن أن نسميه "شرط الهوية"، يتمثل في ضرورة الإقرار بأن هويتنا الوطنية تستلزم منا الارتباط بلغة معينة، وحرص كل واحد منا على تعميم استعمالها قدر الإمكان.

الثاني، ويمكن أن نسميه "الشرط العملي"، يفترض أن نبحث، فيما يخص تعليم أبنائنا، عن أجود التكوينات، وخصوصا تلك التي تضمن لهم أحسن الحظوظ لولوج سوق الشغل، والحصول على المؤهلات المطلوبة والتي تضمن لهم أفضل الرواتب.

والمشكل المطروح اليوم هو كيف يمكن التحكيم بين متطلبات الشرطين، وليس إنكار واحد على حساب الآخر. والحق أنه سيكون من العبث منح لغة ما وضع "اللغة الوطنية" ثم حصرها في الاستعمالات "الثانوية"، كما سيكون من العبث محاولة فرضها بالقوة في مجالات لا تتيح فيها الوصول الكامل إلى علوم عصرناوتقنياته.

حان الوقت لنقر بأن ما سميناه "شرط الهوية" له دور مهم في التعبئة الشاملة حين تكون الهوية الوطنية في خطر، خاصة في الفترات التي كان يجب فيها مقاومة الغزو الأجنبي. أما "الشرط العملي" فيفرض نفسه حين نعمل على ضمان الوصول إلى العلوم والمؤهلات الأكثر نفعا بالنسبة للأجيال الصاعدة في ظل الشروط التي يفرضها الاقتصاد العصري.

الوضع المثالي هو تمكين هذه الأجيال الصاعدة من تكوين ثنائي اللغة يجعلهم متعددي اللغات. هل هذا الأمر مستحيل؟ لا. هل هذا الأمر سهل التطبيق؟ لا كذلك. والواقع أننا مجبرون على بذل كل الجهود لجعل الأجيال المقبلة متعددة اللغات ما أمكن. هذا بالطبع ليس مستحيلا ولكنه كذلك ليس بالأمر الهين في الوقت ذاته.

من المفيد هنا أن أضيف أننا لسنا الوحيدين في هذا الوضع، وأن هذه الوضعية ليست الأولى في التاريخ.

إن تجربتنا الحديثة أظهرت أنه يمكن تكوين الأفراد للعمل بعدة لغات في الآن نفسه، وكما برهنت على أن مثل هذه القدرات لها آثار إيجابية، في بعض الأحيان، على إتقان اللغة الوطنية نفسها.■

محمد الناجي

لغة التدريس.. الشجرة التي تخفي الغابة

بالنسبة لمحمد الناجي، الكاتب والباحث السوسيولوجي المغربي، لا تروم السلطة إصلاح التعليم من وراء طرحها لقضية لغة تدريس المواد العلمية، بل هي تحاول فقط لمواصلة الهروب إلى الأمام.

محمد الناجي.

إن ما يضخم من حجم الاحتجاجات بالمغرب وينذر بمناخ ملؤه العنف هو وضعية المدرسة أكثر من الفوارق الطبقية المثيرة للتقزز. ففي سنوات السبعينيات قامت السلطة - التي اختارت حلا بدائيا وقروسطيا لنزع فتيل تلك القنبلة التي كانت تمثلها المدرسة الوطنية التي كانت تنتج نخبة شكلت منبع الخطر سياسيا- بإنشاء مدرسة بلا روح، ولا موهبة، ولا تلبي حاجات سوق الشغل.. مدرسة تنتج اليائسين والمنفيين والمحتجين الذين لا أفق لهم. ولكن بنزعها لفتيل القنبلة التي كانت تمثلها المدرسة الوطنية ذات الجودة، صنعت هذه السلطة قنبلة أشد قوة.. أنشأت مصنعا للعنف والحقد. وهذا ما يؤكده الشارع بما يكفي، وسيؤكده أكثر وأكثر.

في الديمقراطيات الليبرالية حيث تشكل الفوارق الاقتصادية جزءا من المنظومة القائمة، تسهر المدرسة العمومية على رتق التماسك الاجتماعي إيديولوجيا، هذا التماسك الذي تزعزعه الفوارق في الثروات. فهي تعمل على تقريب مختلف شرائح الصغار والشباب في فضاء مشترك، لتحمي بالتالي ذلك الإحساس بالانتماء الوطني.

إن الخطأ الاستراتيجي الذي اقترفته السلطة بالمغرب يكمن في إقدامها على تدمير المدرسة الوطنية المفتوحة أمام الجميع، فاليوم هناك المدرسة العمومية الموجهة للفقراء ومدرسة أخرى خاصة بالمحظوظين. هكذا أخذ التعليم المغربي يفاقم التناقضات الاجتماعية بما أنه صار منتجا مباشرا للفوارق. كما أن المدرسة فقدت دورها كآلية لخلق التراضي والتوافق، وأصبح النظام التعليمي منبعا للحقد، إذ تم فيه التفريق بين الأطفال الفقراء والأغنياء، ونشأت في حضنه الغيوتوهات.

وسط هذا كله، لا تشكل قضية اختيار لغة تدريس المواد العلمية سوى تلك الشجرة التي تخفي الغابة.

تدريس ماذا؟ لمن؟ كيف؟ من طرف من؟ فهذا ليس مجرد مشكل تقني؟

والواقع أن وضع هذا المشكل على كاهل الإسلاميين سيكون كذبة كبيرة، فالحداثيون تعاملوا بلا رحمة على هذا المستوى لما كانوا في السلطة. كما أنه لا يمكننا أن نتوقع من هؤلاء الإسلاميين القبول بتهميش اللغة الوطنية، ولغة الهوية (مع الأمازيغية)، ولن نقبل هذا الأمر معهم. فالوحدة الوطنية، التي تعاني أصلا بسبب الفوارق الاجتماعية، ستكون في مواجهة خطر شديد بسبب القطائع الثقافية المتهورة والمتسرعة.

في تقديري تشكل ثلاث كلمات مفتاح هذا النقاش كله: النجاعة، اللغة، والهوية. بعبارة أخرى يجب أخذ مصلحة التلاميذ بعين الاعتبار والحفاظ على الوحدة الوطنية.

والحال أن الطريقة التي يجري بها طرح القضية تنم عن سعي إلى الترقيع وليس إلى العلاج العميق. فالسلطة لا تنوي إصلاح التعليم بل تحاول فقط الهروب مجددا، ولكن المدرسة تتربص بها في المنعطف، وسيكون ثمن هذا الهروب باهظا. ■

نزهة جسوس

لغة التدريس رهينة بمدى قدرتها على مسايرة التقدم العلمي

تقول نزهة جسوس، الأستاذة بجامعة الحسن الثاني والباحثة في حقوق الإنسان والأخلاقيات الإحيائية (bioethique)، إن إتقان اللغات الوطنية شرطا لا محيد عنه لبناء الهوية الوطنية وترسيخها، ولكن حصر لغات التدريس على هذا البعد الهوياتي يكتسي خطورة كبيرة وينم عن غياب النزاهة الإيديولوجية.

نزهة جسوس.

"بعيدا عن أي ادعاء مني بإعطاء رأي عليم حول الجدال الدائر بخصوص لغة تدريس المواد العلمية ببلادنا، أود هنا بسط فكرتين تبدوان لي في غاية الأهمية. الفكرة الأولى نابعة من تجربتي في تدريس الطب بالفرنسية لأكثر من عقدين. هذا التدريس يخضع له طلبة حصلوا على الباكالوريا بامتياز، واجتازوا مباراة لا ينجح فيها سوى 10% من المرشحين. ويأتي أغلبية هؤلاء من مؤسسات التعليم العمومي التي يتم فيها تدريس العلوم بالعربية. بدا واضحا أنهم يلاقون صعوبات في التعامل مع اللغة الفرنسية، ليس فقط فيما يخص المصطلحات العلمية (في الفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة والأرض) المتداولة منذ السنة الأولى بالكلية، بل كذلك فيما يتعلق بالمعجم البسيط الخاص بأعضاء الجسم البشري. ينضاف إلى كل هذا صعوبات في استيعاب جمل التفكير المنطقي البسيط. وهذا كان يؤثر عليهم سلبا مقارنة مع الطلبة القادمين من التعليم الخاص المزدوج اللغة أو من مؤسسات البعثات الأجنبية. للالتفاف على هذه الصعوبات أوصى الفريق البيداغوجي بتعديل طرق التقييم واعتماد نظام "الأسئلة ذات الاختيارات المتعددة" التي يجيب عنها الطالب باختياره للجواب أو الأجوبة الصحيحة. ولكن هذا النظام أظهر بدوره أن عدم فهم الأسئلة كان واحدا من أسباب رسوب الطلبة. هذا دون الحديث عن الصعوبات التي يلاقيها الأساتذة لتقييم الاختبارات الكتابية، فيضطرون إلى محاولة تخمين ما يعنيه الطالب، وبالتالي تبخيس معارف أو تضخيمها. كذلك يبرز هذا الضعف في إتقان اللغة الفرنسية في أبسط مستوياتها،خلال التداريب في المستشفيات حيث يكون الطالب مدعوا إلى التعبير شفويا.

في النهاية، أظهرت التجربة أن التعريب كما تم تطبيقه كان مآله الفشل لأنه لم يتم بشكل تدريجي وشامل، الأمر الذي كان يتطلب تكوين مدرسين باللغة العربية حتى يشمل التعريب كل المستويات. »

» الفكرة الثانية التي أود بسطها هنا، تخفف نوعا ما حدة هذه الخلاصة. وتهم مدى قدرة العربية نفسها على تدريس العلوم. والحق أن هذه القضية ليست مرتبطة بهذه اللغة في جوهرها، بل تتجاوز الحدود المغربية ولها علاقة بالاستعمالات التاريخية للعربية مقارنة بتطور اللغات المهمة الأخرى في العالم.

فقد انغلقت هذه اللغة في الحقلين الديني والأدبي، وبالتالي لم يتطور معجمها العلمي لأن أي بلد من البلدان العربية لم يهتم بالاستثمار في البحث العلمي. والحال أن العلوم تتطور في لغات البلدان التي تنتجها، ما يفضي إلى تطور هذه اللغات بدورها. بالعودة إلى العلوم الطبية (التي يتم تدريسها بالعربية في بعض بلدان الشرق الأوسط)، نلاحظ أن المعجم المستعمل ليس سلسا بل وناقصا ولا يساير تطور المعارف والتكنولوجيات، كما أنه في متناول المتكلمين بالعربية فقط. إن تعريب تدريس الطب في ظل هذه الشروط سيحصر التعاون واللقاءات العلمية بين العرب، الأمر الذي سيقصيهم من تبادل المعارف على المستوى الدولي. كل هذا يعمق تواضع التعليم العمومي، ويكرس الطابع التمييزي للسياسة التربوية بما أن الطلبة المنتمين للطبقات الغنية يمكنهم الحصول على التكوين في لغات أخرى وبالخارج أو في المدارس والجامعات الخاصة التي ترى النور بالمغرب. يقيناً، يشكل إتقان اللغات الوطنية شرطا لا محيد عنه لبناء الهوية الوطنية وترسيخها، ولكن حصر لغات التدريس على هذا البعد الهوياتي ليس مرفوضا فقط باسم الحق الدستوري في تكافؤ الفرص بالنسبة لكل المواطنين، بل هو كذلك يكتسي خطورة كبيرة وينم عن غياب النزاهة الإيديولوجية. إن اللغات الوطنية هي قبل أي شيء أدوات للتواصل ونقل قيم التضامن والتماسك الاجتماعي بين مواطني بلد معين. واعتمادها في تدريس العلوم يخضع لمدى قدرتها على مسايرة التقدم العلمي، ومدى توفر مشتل للمدرسين الأكفاء القادرين على إعداد الكتب المدرسية الضرورية ومراجعتها الدائمة. مازلنا بعيدين كل البعد عن هذا... ■

جامع بيضا

الفرنسية "غنيمة حرب"

بالنسبة لجامع بيضا، مدير أرشيف المغرب وأستاذ التاريخ المعاصر، ستدريس المواد العلمية باللغة العربية في أيامنا هذه، لا يخدم المغرب ولا المغاربة.

جامع بيضا.

"أعتقد أن مستقبل أبناء المغاربة قضية تكتسي أهمية قصوى ولا يجب تركها للمزايدات السياسوية والتموقعات الإيديولوجية الخالصة. ومع احترامي الكامل للغة العربية التي أعزها بشكل خاص، فالبراغماتية في أبسط درجاتها تقول إن تدريس المواد العلمية – وهي رافعة التنمية في بلدي- بلغة الضاد في أيامنا هذه لا يخدم المغرب ولا الشباب الذين سيكون عليهم البحث غدا عن مناصب شغل وفرص لتطوير مسيراتهم على تراب بلادنا وفي البلدان الأجنبية. وأعتقد أن اللغة الفرنسية برهنت عن قدراتها بالمغرب منذ عقود طويلة. فهي، كما قال الكاتب الجزائري كاتب ياسين "غنيمة حرب"، وليس عيبا البتة تبني هذه اللغة كأداة للانفتاح على العالم. وإن كان بمقدورنا أن نضيف إليها الإنجليزية، ستكون المنفعة أكبر بالنسبة لشبابنا، ولمصالح بلادنا على المديين المتوسط والبعيد. وليس لدي شك أن لغتينا الرسميتين، وهما الأمازيغية والعربية، ستجدان بالضرورة مجالات أخرى للعب دورهما الوطني والهوياتي.

يدفع بعض الأشخاص بحجة مفادها أن الازدهار والتطور مستحيلان بدون اعتماد اللغة الأم في كل حقول المعرفة. لهؤلاء أقول بكل بساطة إنني لا أعرف مغاربة لغتهم الأم هي العربية الفصحى !" ■

نور الدين الصايل

التعريب.. عكاز الشعبوية

بالنسبة إلى نور الدين الصايل، المدير السابق للمركز السينمائي المغربي، ليس النقاش الحالي حول لغة تدريس العلوم سوى عكاز تتكيء عليه شعبوية الأحزاب المغربية وقادتها.

"لم يتم الحسم في أي شيء بشكل واضح في فجر الاستقلال. وتركت مختلف الحكومات الأمور تسير كما هي مع التأكيد، بصوت عال، على أن العربية هي لغة القرآن، ولغة الأمة، ولغة المغرب، ولغة التدريس...

بيد أنه لم يعكف أي من أصحاب القرار بجد، في تلك الحقبة، على جعل العربية لغة المعركة من أجل الحداثة.. على تكوين لجن متعددة التخصصات لإعادة ابتكار لغة عربية قادرة على مواكبة التطورات العملية والتكنلوجية للعالم الذي كان في حالة فوران في الستينيات. ولكن، وبسبب الشعبوية الدائمة للقادة وللأحزاب، كان يجري، منذ تلك الحقبة وكل خمس أو عشر سنوات، تعريب التعليم على هذا المستوى أو ذاك من المنهاج الدراسي.

بهذه الطريقة بلغنا، بعد 12 عاما من التعريب، درجة أصبحنا فيها نعتبر تدريس كل المواد العلمية بالعربية أمرا عاديا، من المرحلة الابتدائية إلى البكالوريا، وعند الالتحاق بالجامعة يفرض على الطالب متابعة دروسه في الطب والرياضيات والفيزياء والكيمياء، والإحصائيات وغيرها بالفرنسية.. رجاء لا تضحكوا !

وأتذكر هنا أنه في وسط الستينيات، اقترح وزير التربية أن يشرع المغرب فورا في الإعداد بجدية ودقة لتعريب التعليم، وفي انتظار تحقيق ذلك، دعا إلى اعتماد تعليم ثنائي اللغة

نور الدين الصايل.

(عربي وفرنسي) في كل المستويات الدراسية. انبرى القادة السياسيون والأحزاب إلى الاحتجاج، فتم إعفاء الوزير، وتجديد التأكيد على التعريب بدون تحديد أي منهاج لتحقيق ذلك، بطبيعة الحال.

أنا هنا أتحدث، كما لا يخفى عليك، عن التعليم العمومي، الذي يرتاده 85% من التلاميذ المغاربة. أما التعليم الخاص بالمغرب، بمختلف أنواعه، فقد عرف، بشكل أو بآخر، كيف يتأقلم مع متطلبات ومعايير تعليم جيد ومتماسك. وأصحاب هذا التعليم يستلهمون نماذجهم من فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة... وحتى لما يعتمدون مناهج النظام التعليمي المغربي، فهم يحرصون على إغنائها بإضافة بعض من الصرامة والتنوع، وباختيار المدرسين الأكفاء. بهذه الطريقة ينهي تلاميذ هذا التعليم المرحلة الثانوية وهم يتقنون لغتين وربما ثلاث لغات...

يتميز النقاش الحالي حول اللغة العربية عموما بطابعه الهستيري !عم نتحدث بالضبط؟ بالتأكيد ليس عن هذه اللغة ولا عن القانون الإطار الذي كان السبب في كل هذا الهرج والمرج البرلماني- الحكومي. وفي الحقيقة، لم يقم القانون الإطار (إن قرأناه بكل نزاهة) سوى بإدخال نوع من السلاسة على مسار التعريب، في انتظار تحقق الشروط الموضوعية (من تكوين وبرامج) لتنزيله.

فما يمكننا استخلاصه من هذا النص هو أنه من المنطقي والمعقول، هنا والآن، تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية لأن هناك فرصا أكثر للعثور على مدرسين مغاربة يتقنون الفرنسية قادرين على النهوض بمهمة نقل هذه المواد إلى الرؤوس السمراء والشقراء والصهباء لأطفالنا الصغار. فليست العربية هي موطن الداء بل المشكل في ندرة المدرسين القادرين على تلقين المواد العلمية بلغة الضاد، في كل المستويات التعليمية. فلننظر، إذن، إلى القمر وليس إلى الأصبع الذي يشير إليه !

أما ما يخص مختلف السياسيات الداعية إلى تعريب التعليم بشكل جذري، وبغض النظر عن شرعيتها وضرورتها، فإنها قامت دائما على التسويف الماكر، الأمر الذي يرضي الجميع، بمن فيهم دعاة التعريب الشامل. وهذا ما أعطانا الوضع الحالي، المتميز بتدهور وتيه التعليم العمومي. فبدل الغوص عميقا للبحث عن الأسباب الحقيقية لهذا التدهور وإيجاد حل مناسب للمشاكل اللاحقة، وبدل الانكباب على بلورة أجندة دقيقة لإعادة بناء صرح التعليم (بتكوين المدرسين، ومراجعة المناهج الدراسية، وإعادة الاعتبار لوضع المدرس)، يستسلم قاداتنا وأحزابنا لحمى التحوير، ولا يناقشون التعليم بل يرجعون كل شيء إلى لغة نقل المعرفة.

هذا بالضبط هو السلوك الهستيري، وهو ليس في نهاية المطاف سوى مظهر. بالطبع يمكن علاجه، ولكنه يعود كل مرة، من باب الانتهازية، لأن الشعبوية تحتاجه عكازا، نعم عكازا فقط !". ■

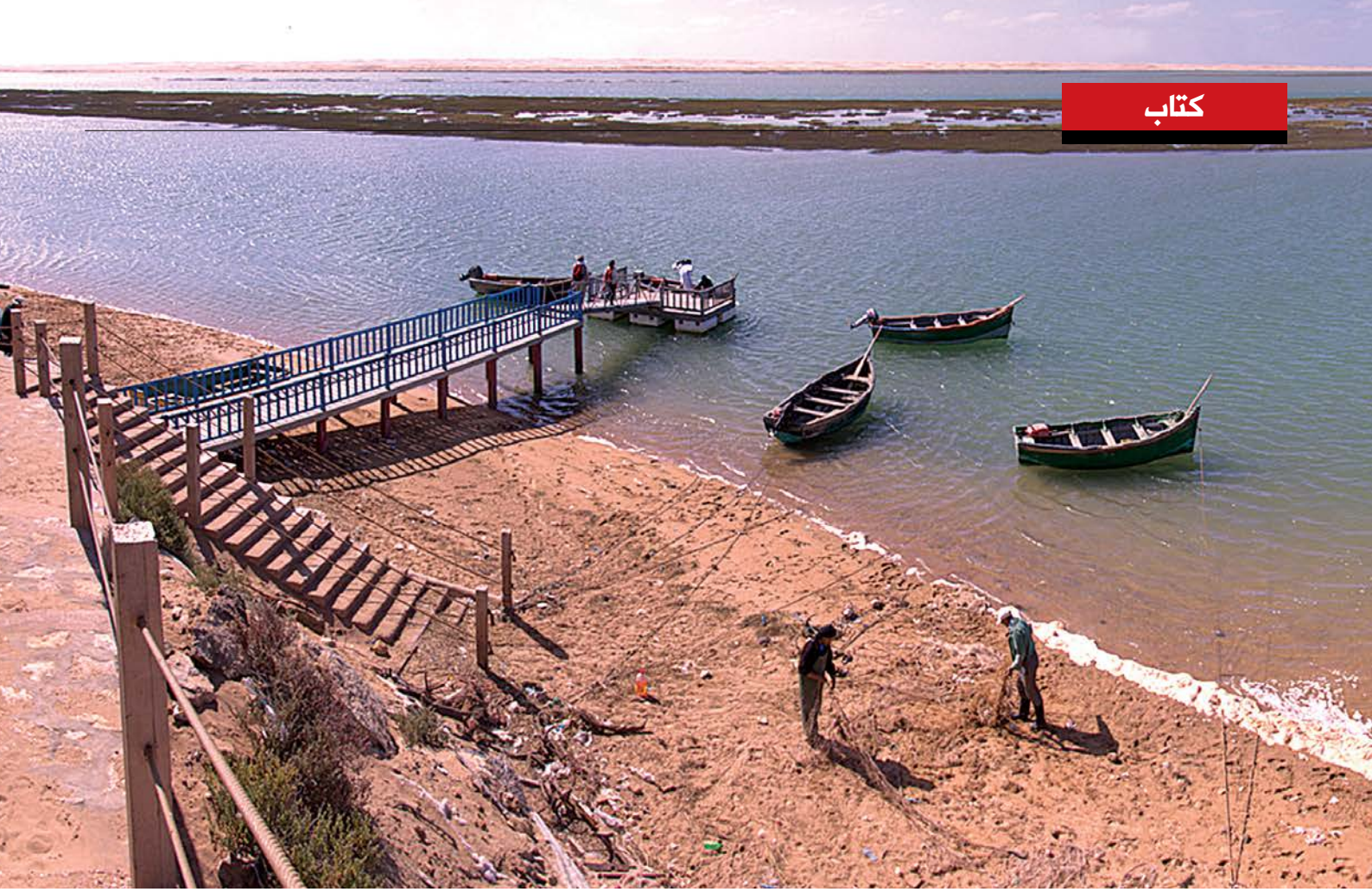

"أخنيفيس" جنة جنوب المغرب بعيون عاشقها

عندما تبتعد عن مدينة طرفاية، وتنخرط في الطريق الصحراوي الذي تزحف عليه الكتبان الرملية بعناد كبير، تلوح لك لوحة تشير إلى "محمية أخنيفيس"، وعندما تسأل الممسوسين بجمال المحمية عنها، يشرعون في الحديث عن مفاتنها.

المصطفى أزوكاح

دخول باحترام

المحمية ليست سوى وجها فاتنا من "أخنيفيس طرفاية"، التي يحتفي بها كريم أنكاي في كتابه الجديد "Khenifiss de Tarfaya, la légende du petit scarabée"، الذي يريد من ورائه لفت الانتباه إلى سحر المنطقة والتنبيه إلى ضرورة التعاطي معها ودخولها بـ"احترام" من أجل الحفاظ على توازنها الهش.

تبعد خنيفيس بخمسمائة كلم جنوب مدينة أكادير ومائتي كيلومتر شمال مدينة العيون، لا تحتاج إلى أن تبرح مكانك، يكفيك الاطلاع على ما تضمنه من وصف شاعري، ينم عن شغف بالمنطقة، والأكيد أن الكاتب سينقل إليك ذلك الشغف، الذي سيؤجج الفضول لزيارة "أخنيفيس"، فهو يأمل في أن يساعد كتابه الجمهور المغربي على حب المنطقة وحمايتها. من سبقت لهم زيارة المنطقة، سيستحضرون واحة النعيلة الشهيرة. واحة تشكلت من مياه البحر على مسافة عشرين كيلومترا وسط الكتبان الرملية. مراكب ترسو في ميناء صغير يعرض أصحابها خدماتهم للمسكونين بالصيد.

وفي الكثير من الأحيان، يخرج الصيادون خاليي الوفاض، لكنهم يكونون سعداء باللحظات الناذرة التي قضوها وسط البحيرة. في غالب الأحيان، لا يكون أولئك الصيادون «

ممن يبحثون عن رزقهم في البحيرة، بل هم سياح تستهويهم البحيرة بين نونبر وفبراير من كل سنة، ليحطوا الرحال بساحة تطل على الميناء، حيث ترسو في تلك الفترة مقطورات السياح الذين يحلون بالبحيرة.

تلك المنطقة الهادئة تنام على تاريخ تليد، فخلف التنوع الطبيعي الذي تمنحه، يبحث "أنكاي" عن البعد الإنساني الذي طبع تاريخ منطقة عبور، ورهانات حضارية متنوعة منذ القدم. منطقة لم تسلم من أطماع المستعمرين، الذين استهوتهم خيراتها السمكية، وموقعها الجغرافي الذي يأتي في ملتقى القوافل، والخيرات الطبيعة التي لا حصر لها. هذا جانب يؤكد عليه الكتاب كثيرا.

أغلب السياح يحلون بالمنطقة مأخوذين بساحلها الذي يظهر ويختفى حسب علو الكثبان الرملية، وأكثرهم يأتون من أجل ممارسة هواية صيد الأسماك التي تمنح نفسها لهم بالكثير من السخاء. ساحل يعانق بحيرة تستقطب العشرات من الآلاف من الطيور المهاجرة، كما تجذب الرحالة الباحثين عن مياه الآبار، قبل الغوص في الصحراء، التي تكشف عن الكثير من الأسرار التي تعود إلى البدايات الأولى للبشرية، فالأموات وبقاياهم تضيء طابعا إنسانيا أكثر من الأحياء، على أماكن، كان ستبدو غير جديرة بالاعتبار.

في كتابه "Khenifiss de Tarfaya, la légende du petit scarabée"، الصادر عن دار النشر المغربية "La Croisée des Chemins"،احتفاء بذلك المكان وذاكرته التاريخية وآثار الناس الذي عبروه على مر العصور، في ذات الوقت، الذي يلح فيه على ضرورة صيانة عذريته من عبث بني البشر.

يؤكد كريم أنكاي، في حديثه لـ"تيلكيل عربي"، على أن المنطقة حافظت على جمالها عبر بعدها، لكنها أضحت تجذب الناس، ما من شأنه أن يهدد توازنها الهش، هو توازن عرف أهل المنطقة كيف يحافظون عليه، حيث لم يخرقوا نواميسها، كي تنعم عليهم بخيراتها والطمأنينة التي نستشفها من ثنايا الكتاب.

وراء ذلك الشغف الذي ترسخ لدى كريم أنكاي، بعد مساهمته بين 2004 و2006، في إحداث المنتزه الوطني لأخنيفيس، معرفة علمية كبيرة، فقد تخصص في جامعتي ستراسبورغ وفرايبورغ في الإيكولوجيا وعلم الحيوان Zoologie، واكتسب خبرة دولية عميقة في حماية الأنواع التي يتهددها الانقراض، قبل أن يعود إلى المغرب، حيث تولى الإشراف على مشاريع بيئية ومستدامة من قبيل الزراعات البديلة بالريف وتثمين الصبار بمنطقة كلميم وتطوير المنتجات المحلية في مناطق الواحات والصحراء بجنوب المغرب.

أسلوب الكاتب الشاعري ينم عن شغف بمنطقة عاش بها سنوات، ويخشى العبث بعذريتها من قبل البشر.

أسلوبه الشاعري، الذي يبسط الحقائق العلمية والطبيعية الأكثر تعقيدا، ينم عن شغف بمنطقة عاش بها سنوات، والتي يخشى العبث بعذريتها من قبل بني البشر، فقد كانت محمية ببعدها عن الطريق التي مدت إليها في الأعوام الأخيرة، هذا ما يدفعه إلى التعامل معها من قبل زوارها باحترام، بعيدا عن الهواجس الاستهلاكية، ذلك الاحترام الذي يستدعيها الحب الذي يراه مقدمة لكل راغب في الحلول بالمنطقة.

لم تغب أهمية المنطقة عن انتباه ناشر الكتاب عبد القادر الرتناني، الذي أوصى، في لقاء حول الإصدار الجديد، في الأسبوع الماضي، بتعميمه على الطلبة على المستوى الوطني للاستفادة منه، معتبرا أن المنطقة التي تستقبل المتخصصين والخبراء والمهتمين محليا ودوليا بالشأن البيئي، والحيوانات والطيور، تستحق المحافظة عليها لما تزخر به من مؤهلات طبيعية.

ولن تعدم من يؤكد لك بأن «أخنيفيس» شكلت خلفية لكتاب المبدع الفرنسي، سانت إيكزوبري «الأمير الصغير»، الذي لم ينل الزمن من شهرته، فهو الأكثر مبيعا في العالم مع القرآن والإنجيل وكتاب رأسمال المال لصاحبه ماركس. المنطقة تحتفي بالكاتب، الذي خصصت له متحفا يحمل اسمه. ■

جانب من المحمية.